دول الخليج العربي بين حربي العسكر والإعلام

○ بقلم:
سميرة بن رجب

مع بداية حرب الولايات المتحدة على إيران، التي واجهتها إيران بالحرب على دول الخليج، بدأت بالتوازي حرب إعلامية ومعلوماتية شرسة ضد دول الخليج، بتزييف الحقيقة وتشويه الصورة، للتأثير على المعنويات، والاقتصاد، وزرع الخلافات والضغائن، وإضعاف الجبهة الداخلية.. وإنصافًا لمبادئ وقيم الحق والعدالة والتعايش السلمي والتسامح الديني التي نشأت عليها أجيال الخليج في نموذج تنموي وحضاري مميز، واستحقاقًا للتاريخ والمستقبل، سنحاول هنا سرد الواقع الذي تعيشه بلداننا وشعوبنا الخليجية، في هذه اللحظات الاستثنائية الراهنة.

فجوة الإدراك بين الصورة الداخلية والخارجية

خلقت وسائل الإعلام فجوة كبيرة بين الحقيقة والتضليل؛ بين حقيقة واقع الحياة اليومية الذي يعيشه الناس على الأرض في دول الخليج خلال هذه الأزمة، والصورة المرعبة المضللة التي تعكسها في تقاريرها ونشراتها الإخبارية. فقد أظهرت تحليلات وسائل الإعلام أن التغطية الإخبارية للصراع مسيسة إلى حد كبير، بينما كان الواقع أكثر استقرارًا مما توحي به العناوين الرئيسية. هذا «التباين في الإدراك» يجعل الحياة اليومية تبدو طبيعية لمن يعيش في قلب المنطقة، بينما يراها العالم الخارجي مسرحًا للحرب الشاملة.

طوال خمسة أشهر (منذ 28 فبراير 2026) والخليج يعيش مشهدًا حربيًّا سرياليًّا، قاسيًّا، حيث الأساطيل الأمريكية تستهدف إيران بأطنان من القاذفات انطلاقًا من أساطيلها وبوارجها في البحر القريب من سواحل إيران، والأخيرة لا ترد على مصادر النيران، بل نيرانها تستهدف دول الخليج، التي منذ اللحظة الأولى أعلنت أنها لا ترغب في الدخول بهذه الحرب، ولجأت إلى الدبلوماسية... ومن واقع أن هذه الدول ليست طرفًا في النزاع الأساسي، بل تجد نفسها في مرمى النيران رغمًا عنها، فلا يوجد وصف للسلوك الإيراني إلا بأنه ممارسة لسياسة توسيع ممنهجة للصراع، بهدف تحقيق أهداف استراتيجية من خلال تحويل المنطقة بأكملها إلى ساحة مواجهة، لتشمل دولا لم تختر الانخراط فيها.

هذه الاستراتيجية، رغم أنها تهدف إلى كسب ورقة تفاوضية، فإن إيران تخاطر بتوحيد المنطقة ضدها ودفع هذه الدول إلى تحالفات دفاعية أكثر صلابة، ما قد يحقق عكس النتيجة التي ترجوها.

في الجانب الآخر تعيش دول الخليج العربي ظاهرة فريدة من نوعها، بمعنى أنها لم تحدث في مناطق الأزمات الأخرى... هي ليست فريدة من نوعها بمعنى أنها منيعة على التأثر، بل هي ظاهرة تمثل نموذجًا استثنائيًّا في كيفية إدارة الأزمات الوجودية تحت الضغط، مع الحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع، هذه الفرادة تنبع من ثلاثة مستويات مترابطة، بدءًا بمستوى البنية السياسية والاجتماعية العميقة، ثم مستوى المرونة الاقتصادية واللوجستية، إضافة إلى مستوى التحول الاستراتيجي في مفهوم الأمن، وإن كان هذا النموذج يواجه الآن اختبارًا قاسيًا.

استثنائية النموذج السياسي والاجتماعي الخليجي

تُشير تحليلات السياسة إلى مفهوم «الاستثنائية الخليجية (Gulf Exceptionalism) الذي يرى أن دول الخليج تعمل بمنطق مختلف عن باقي المنطقة. هذا الاستثناء لا يقوم على الثروة النفطية فقط، بل على بنية أعمق، هي بنية الشرعية التاريخية والاجتماعية، بجانب البنى القانونية والاقتصادية الراسخة في هذه الدول. هنا أثبتت الدول الخليجية أنها ممالك عربية مسلمة متجذرة في الروابط القبلية العربية، والاستمرارية الأسرية، والمرجعية الدينية، وعلاقة تاريخية وأخلاقية وإنسانية عميقة بين الحاكم والمحكوم (Why Gulf exceptionalismis being revised, not broken – Oman Observer).

هذه الاستثنائية الخليجية أسست تماسكًا اجتماعيًّا أثبتت قوتها في مواجهة الأزمات، وخصوصًا في هذه الأزمة التي فُرِضَت على المنطقة، لذلك لم تؤدِ الحرب الحالية، رغم وصولها إلى الأراضي الخليجية، إلى انهيار الدولة أو المجتمع. هذا التماسك أساسًا يعود إلى «مرونة» النموذج السياسي الخليجي، الذي يجمع بين الردع العسكري، والرفاه الاجتماعي، والقدرة على التكيف. هذا ما يفسر استمرار ملامح الحياة الطبيعية التي يعيشها الخليجيون رغم الأزمة، وهو ما يمثل تحديًا للسيناريوهات التشاؤمية التي تتنبأ بانهيار هذه الدول.

مرونة استثنائية في مواجهة الصدمات

في المستوى الثاني فإن المرونة الخليجية الاستثنائية في مواجهة الصدمات، التي أيضًا عاصرناها في أزمة كوفيد19–، أثبتت نجاحًا ملموسًا في الجمع بين التخطيط الاستباقي والقدرة على التكيف السريع في مواجهة الحرب التي تستهدف البنى التحتية والاقتصاد.

أظهرت الحرب أن دول الخليج التي استثمرت في البنية التحتية كخط دفاع أول، وفي أمن البنية التحتية للطاقة، وفي بدائل استراتيجية، مثل خطوط الأنابيب التي تتجاوز مضيق هرمز (كخط الشرق–الغرب في السعودية، وخط حبشان–الفجيرة في الإمارات) كانت أقل تضررًا من الدول التي تعتمد على ممر بحري واحد. هذا يُظهر أن «المرونة» تُبنى قبل الأزمة.

واجهت الحكومات الخليجية صدمة إغلاق المضيق وارتفاع تكاليف التأمين والشحن بسرعة، وأثبتت قدرتها على التكيف الاقتصادي والإداري السريع في أصعب الأزمات، من خلال تمديد فترات الاعتماد الجمركي، وتقديم تسهيلات ائتمانية للشركات، ودعم الشركات الوطنية الاستراتيجية لمنع أزمة السيولة من التحول إلى إفلاس. هذه الاستجابة السريعة، التي صقلتها تجربة جائحة كورونا، حالت دون انهيار اقتصادي شامل (Beyond Hormuz)، ومَكّنَت الدول من الحفاظ على مستوى المعيشة المعتاد لشعوبها، رغم أزمة الحرب.

إنَّ المرونة والتكيف السريع مع الأزمة يثبتان مدى استفادة دول الخليج من تجارب دول أخرى تعرضت بنيتها التحتية للهجوم، ونجحت في حماية خطوط الأنابيب وبناء مراسي بحرية بديلة، كما نجحت في تحصين شبكات الكهرباء وإنشاء فرق صيانة سريعة وربط شبكات الطاقة إقليميًّا... وهذا ما يظهر القدرة الاستثنائية في التعلّم المؤسسي وتطبيق الدروس في سياق محلي معقد.

إعادة هيكلة مفهوم الأمن في «عالم متعدد الأقطاب»

تجاوزت ظاهرة الفرادة الخليجية الجانب الدفاعي في هذه الأزمة، لتصل إلى إعادة هيكلة مفهوم الأمن ذاته، وهو تحول استراتيجي لربما يعود إلى تراجع الثقة في التحالفات الأمنية التقليدية، والوصاية الأمريكية، التي استمرت عقودا، وهذا ما استشرفناه في مقالات سابقة نشرت في بداية الأزمة، وبات اليوم أقرب إلى الواقع.

من البديهي أن دول الخليج أدركت مبكرًا من واقع الأزمة الراهنة التي لم يسبق لها مثيل في المنطقة منذ بداية عهد النفط ما يستدعي التوجه إلى تحالفات أكثر مرونة، تتغير بحسب المصلحة، كنهج عملي لا يشبه التحالفات القديمة الجامدة... كما أدركت أن الأمن لم يعد مجرد ردع عسكري، بل يشمل أمن الطاقة، وبنيتها التحتية، في مشاريع تهدف إلى خلق ترابط اقتصادي، قد يكون أكثر متانة من المعاهدات الرسمية.

إنَّ خلجنة الحرب كشفت الفجوة بين كتابة وتوقيع الاتفاقيات الأمنية وتنفيذها... وأثبتت أن هذه الاتفاقيات لم تعد درعًا واقيًا لحماية أمن الخليج وأمن الطاقة، ما أجبر، أو سيجبر، الدول الخليجية على إعادة ترتيب معادلاتها ومفاهيمها الأمنية بالكامل.

من المهم هنا تأكيد أن وصف الظاهرة بـ«الفريدة» لا يعني أنها ظاهرة منيعة.. إذ واقع الحرب يكشف نقاط ضعف جوهرية، أهمها هو أن استمرار الحياة الطبيعية لا يلغي حقيقة أن الحرب أوقعت خسائر اقتصادية فادحة في قطاعات محددة. ورغم أن هذا الأمر يعد طبيعيًّا في فترات الحرب، فإن النظام الاقتصادي الخليجي يرفضه، لينتقل مباشرة إلى إيجاد بدائل مساندة، ومحافظة على استمرار نمط الحياة الطبيعية التي يعيشها الشعب الخليجي عمومًا... حتى انتهاء الأزمة.

الفرادة الخليجية بالإجمال تظهر في القدرة الاستثنائية لدول الخليج على الصمود وإعادة اختراع نفسها في خضم الحرب. إنها نموذج يجمع بين شرعية سياسية متجذرة، ومرونة اقتصادية مبنية على استباقية وتخطيط، وتحول استراتيجي في مفهوم الأمن نحو شبكة مرنة من التحالفات والمصالح.

ورغم ذلك، وبكل مرونة، نؤكد لأنفسنا أن التحدي الحقيقي اليوم هو ما إذا كانت هذه الآليات قادرة على تحويل هذا الصمود إلى استقرار دائم بعد زوال العاصفة، أم أن الحرب ستغير من طبيعة الاستثناء الخليجي نفسه. كما نؤكد أن هذا التحدي الاستفزازي يدركه الخليجيون، قيادات وشعوبا، إرادات وعقولا، والعمل به، بالتخطيط الهادئ، قد بدأ مبكرًا برؤية واثقة نحو التقدم إلى الأمام.

sr@sameerarajab.net

البحرين تنضم إلى المرفق السادس لاتفاقية ماربول الهادفة إلى حماية البيئة من آثار الملاحة العالمية

انضمت مملكة البحرين إلى المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (ماربول) لعام 1973، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978، بعنوان «لوائح لمنع تلوث الهواء الناتج عن السفن»، في خطوة تجسد التزام المملكة بحماية البيئة البحرية، والحفاظ على جودة الهواء، والحد من الانبعاثات الملوثة الناتجة عن قطاع النقل البحري، بما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

○ بدر هود المحمود.

○ آمنة حمد الرميحي.

ويأتي هذا الانضمام امتدادًا لالتزامات مملكة البحرين الدولية في مجالات حماية البيئة، وذلك بعد انضمامها إلى اتفاقية ماربول ومرفقاتها الأول والثاني والخامس بموجب القانون رقم (32) لسنة 2005، إذ يُعد المرفق السادس أحد أهم المرفقات البيئية لاتفاقية ماربول، إذ يضع إطارًا متكاملًا لتنظيم الانبعاثات الهوائية الناتجة عن السفن، من خلال تحديد الحدود القصوى لنسبة الكبريت في وقود السفن، وتنظيم انبعاثات أكاسيد النيتروجين من محركات السفن، والحد من الجسيمات العالقة والمركبات العضوية المتطايرة من ناقلات النفط والمواد المستنزفة لطبقة الأوزون، إلى جانب إلزام السفن بالحصول على الشهادة الدولية لمنع تلوث الهواء (IAPP)، وتطبيق متطلبات كفاءة الطاقة وخفض كثافة الانبعاثات الكربونية.

وفي هذا الإطار أكد بدر هود المحمود وكيل شؤون الموانئ والملاحة البحرية بوزارة المواصلات والاتصالات أن انضمام مملكة البحرين إلى المرفق السادس لاتفاقية ماربول يجسد التزام المملكة الراسخ بدعم الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة البحرية والحد من الانبعاثات الناتجة عن قطاع النقل البحري، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تعكس حرص المملكة على مواكبة التطورات واعتماد أحدث المعايير المعتمدة من قبل المنظمة البحرية الدولية، وتعزيز دور الملاحة البحرية في دعم التنمية المستدامة وتلافي ما قد ينتج عنها من ملوثات.

وأوضح أن شؤون الموانئ ستواصل تعزيز منظومة الرقابة والتفتيش البحري، وضمان تطبيق المتطلبات البيئية الجديدة على السفن الزائرة للموانئ البحرينية والسفن المسجلة تحت العلم البحريني، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع البحري، ودعم التحول نحو عمليات تشغيلية أكثر استدامة، وتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز بحري ملتزم بأعلى المعايير الدولية.

من جانبها أكدت آمنة حمد الرميحي الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة أن انضمام مملكة البحرين إلى المرفق السادس لاتفاقية «ماربول» يمثل مرتكزًا محوريًا لتكامل العمل البيئي ويعزز من اسهام مملكة البحرين في الجهود الدولية لحماية الهواء، مشيرةً إلى أن هذه الخطوة تعزز فاعلية الرقابة على السفن الزائرة للموانئ البحرينية، من خلال التحقق من امتثالها لمتطلبات الوقود ومستويات الانبعاثات وفقًا لمعايير المنظمة البحرية الدولية، إلى جانب تعزيز امتثال السفن المسجلة تحت العلم البحريني للمتطلبات البيئية الدولية، بما يشمل الحصول على الشهادات اللازمة، وتطبيق خطط إدارة كفاءة الطاقة، ما يسهم في حماية البيئة ومواردها، واستدامتها للأجيال القادمة.

وتهدف اتفاقية ماربول إلى حماية البيئة من الملوثات والآثار الناتجة عن عمليات السفن والملاحة البحرية من خلال التكاتف الدولي للدول المنضمة إليها، وتحمل مرافق الاتفاقية التي صدرت تباعاً خلال السنوات التالية للاتفاقية لوائح تفصيلية يغطي كل منها جانباً من الآثار البيئية للسفن والملاحة.

مستشار الملك للشؤون الاقتصادية يؤكد أهمية مبادرات تبني الحلول الإبداعية والابتكارية في مختلف القطاعات

استقبل الدكتور حسن بن عبدالله فخرو مستشار جلالة الملك المعظم للشؤون الاقتصادية الدكتور المهندس يوسف محمد الأمين، الذي أهداه نسخة من كتابه بعنوان «دليل الفكرة الذكية للمشاريع ومسابقات الابتكار»، الذي يتناول منهجيات تطوير الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع مبتكرة، ويستعرض أفضل الممارسات في إعداد المشاركات النوعية في مسابقات الابتكار، بما يسهم في تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

وخلال اللقاء أشاد الدكتور فخرو بمضمون الكتاب وما يتضمنه من محتوى علمي وعملي يسهم في نشر ثقافة الابتكار، وتنمية مهارات أصحاب الأفكار والمشاريع، مؤكدًا أهمية دعم المبادرات المعرفية التي تعزز من بناء القدرات الوطنية، وتشجع على تبني الحلول الإبداعية والابتكارية في مختلف القطاعات. كما أثنى على الجهد الذي بذله المؤلف في إعداد هذا الدليل، وما يقدمه من منهج عملي للمبتكرين ورواد الأعمال والطلبة والمهتمين بالمشاركة في مسابقات الابتكار، متمنيًا له دوام التوفيق والنجاح، ومواصلة تقديم الإصدارات التي تثري المكتبة البحرينية وتسهم في نشر المعرفة.

من جانبه، أعرب الدكتور المهندس يوسف الأمين عن بالغ شكره وتقديره للدكتور فخرو على حسن الاستقبال ودعمه للمبادرات المعرفية والابتكارية، مؤكدًا أن هذا المؤلف يأتي انطلاقًا من أهمية ترسيخ ثقافة الابتكار، وتوفير مرجع عملي يساعد على تطوير الأفكار وتحويلها إلى مشاريع ذات قيمة مضافة، بما يدعم مسيرة التنمية ويواكب التوجهات الوطنية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار.

بحث سبل التعاون بين المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية وجمعية المهندسين البحرينية

استقبل القائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية المهندس إبراهيم دلهان الدوسري الدكتور حميد عبدالله صالح الرئيس التنفيذي لجمعية المهندسين البحرينية، ووفدًا من جمعية المهندسين البحرينية، وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما ما يتعلق بتبادل الخبرات، والتدريب، والاستشارات الهندسية، بما يسهم في دعم المبادرات والبرامج التي تخدم الأهداف المشتركة وتعزز كفاءة العمل المؤسسي.

وأكد الجانبان أهمية توسيع آفاق التعاون وتطوير الشراكة بما يحقق الاستفادة من الخبرات الوطنية والكفاءات الهندسية، ويسهم في تنفيذ البرامج والمشروعات ذات البعد الإنساني والتنموي.

حضر اللقاء يوسف فؤاد المحرقي الأمين العام المساعد للموارد المالية والبشرية بالمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، والمهندس خالد الشيخ عضو مجلس إدارة جمعية المهندسين البحرينية، والمهندس عبدالنبي الصباح رئيس جمعية المهندسين البحرينية، والدكتور رائد حسين أبو زياد عضو جمعية المهندسين البحرينية وأمين سر رابطة المحكمين والخبراء.

أوليات المرحلة الثانوية يتسلمن جائزة المربي أحمد العمران للطالب المتفوق

تسلمت الطالبات الثلاث الأوائل من خريجات المرحلة الثانوية جائزة المربي الأستاذ أحمد العمران للطالب المتفوق في نسختها السابعة عشرة للعام الدراسي 2025–2026، هن: فاطمة عبدالقوي عبدالله دبوان، ونرجس أحمد عبدالكريم التاجر، وزينب جابر رضي العشيري من مدرسة خولة الثانوية للبنات.

جاء ذلك في حفل أقيم في منزل المربي الراحل أحمد العمران، بحضور الأستاذة سهى صالح حمادة المدير العام لشؤون المدارس، والأستاذ إبراهيم علي آل بورشيد الوكيل المساعد للتعليم، إلى جانب الدكتورة هالة أحمد العمران، والمهندس مازن أحمد العمران، وأولياء أمور الطالبات المكرمات.

وبهذه المناسبة أشادت المدير العام لشؤون المدارس بهذه الجائزة التي تمنحها عائلة المربي الراحل سنوياً للطلبة الحاصلين على المراتب الأولى بين خريجي المرحلة الثانوية العامة في المدارس الحكومية، مثنية على ما تجسده من أهداف في تشجيع طلبة المدارس على التفوق، وتعزيز روح التنافس الإيجابي بينهم.

من جانبها، أعربت عائلة الأستاذ أحمد العمران عن بالغ شكرها وتقديرها لوزارة التربية والتعليم على دعمها المستمر للجائزة، وحرصها على مواصلة تنظيمها بما يحقق أهدافها التربوية، مؤكدةً أن هذا التعاون يعكس الشراكة المجتمعية في دعم التفوق العلمي والاحتفاء بالنماذج الطلابية المتميزة، إلى جانب تخليد ذكرى المربي الفاضل الأستاذ أحمد العمران، الذي كرس مسيرته العملية الممتدة نحو نصف قرن في خدمة التعليم في مملكة البحرين.